

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان السيدة د. تهاني عبد الله عطية قسم الله

وزيرة الدولة بوزارة العلوم والاتصالات

السيد/ رئيس المؤتمر

الأخوة الكرام

السيدات والسادة.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسرنى في بداية حديثي أن اجزي الشكر أجزله لحكومة وشعب اليابان المضيف لتقديم الدعوة لبلادي ولدول العالم للمشاركة في هذا المؤتمر الهام والذي يعقد في الزمان والمكان المناسبين. وذلك لأن هناك الكثير الذي يمكن أن نتعلمه من التجربة اليابانية في التعامل مع الكارثة الثلاثية لزلزال وتسونامي والتسرب بمحطة فوكوشيما للطاقة. كما يسعدني أن اجزي الشكر أيضا لدولة ماليزيا والوكالة الدولية للطاقة الذرية للمشاركة في تنظيم المؤتمر.

الحضور الكريم،

لقد سعدنا كثيرا بإشارة السيد قيما وزير خارجية اليابان خلال كلمته إلي المستوى الممتاز الذي قامت به بلاده في سبيل إحتواء آثار كارثة زلزال وتسونامي والتسرب الإشعاعي الذي ضرب منطقة فوكوشيما في مارس 2011 . وسعدنا كذلك بالاستعداد الذي أبدته اليابان لمساعدة الآخرين في الإستفادة من التجربة وتقديم الدعم الفني في هذا المجال. ولما كانت للكوارث النووية آثار عالمية تتخطى حدود الدول المعنية فإن وفد بلادي يرى أن من المهم أن تقوم الدول المتقدمة بتقديم مزيد من العون الفني في مجال رقابة وكشف التلوث الاشعاعي و لا سيما الذي يصيب الأطعمة والمواد الغذائية وغيرها. و في تقديرنا أن تقديم هذا الدعم الفني يصب في

المصلحة المتبادلة حيث أن من شأن ذلك أن يبعث بمزيد من الإطمئنان للدول المستوردة لهذه المواد ويزيل الكثير من العوائق التجارية التي تنشأ في مثل هذه الظروف.

السيد الرئيس

ولقد أستبشرنا خيراً بتنامي الوعي الدولي بخطورة استعمال الطاقة النووية. وقد القى حادث فوكوشيما بظلاله على مسألة أمن وأمان المفاعلات النووية. وهي وإن كانت كارثة حقيقة إلا أنه من المهم جداً إستخلاص الدروس والعبر من هذا الحادث وبذل أقصى الجهود الدولية للاستفادة من التجربة في خلق صناعة آمنة وصديقة للبيئة عند تشييد المفاعلات النووية أو عند الإستفادة السلمية بأى صورة كانت من الطاقة النووية.

غير أنه وعند انعقاد الإجتماع الوزارى بمبادرة من الوكالة فقد تبين من إعلان ذلك الإجتماع أن معظم الدول لم تغير من خططها الخاصة باستخدام الطاقة النووية دون ادخال التعديلات المناسبة والتي استتبطها العالم من تجربة فوكشيما، مع قليل من الإستثناءات.

وقد طرح الأعلان خطة لتعميم أمان وأمن المفاعلات بهدف التقليل من مخاطر مثل هذه الحوادث.

لقد اهتمت بلادي بالدعوات المتكررة علي المستويين الدولي والأقليمي نحو عالم خالي من التهديد النووي. وقد شعرت بلادي ببعض الخيبة تجاه تأجيل المؤتمر الدولي الخاص بشرق أوسط خالي من السلاح النووي. و تلتمس بلادي أن تسعي الدول الراعية لعقد ذلك المؤتمر أن تعمل على تنظيمه في القريب العاجل نظراً لما يعنيه عقد المؤتمر من بيان جدية المجتمع الدولي نحو تنفيذ هذا الهدف السامي والهام رغم علمنا بأن المشوار إلى تحقيق هذا المقصد النبيل ربما يستغرق الكثير من الوقت والجهد.

السيد الرئيس

الحضور الكريم

إن الإطار القانوني هو من أهم مكونات البنى التحتية لإستغلال الطاقة النووية سلمياً. ويسرنى ان أؤكد هنا أننا فى السودان قد أكملنا إعداد قانون لتنظيم الأنشطة النووية والإشعاعية وفقاً للأسس والضوابط الدولية المتفق عليها بهذا الشأن ومن أهمها إنشاء قانون لجهاز رقابى مستقل عن كل الجهات المستخدمة أو المروجة للطاقة النووية أو الإشعاعية.

كذلك فأننا قد قمنا مؤخراً ومن خلال لجنة قومية من الخبراء والمختصين بدراسة جميع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بأمان وأمن الطاقة النووية والتي لم ينضم إليها السودان بعد والتوصية بشأنها وذلك تمهيداً للتوقيع والمصادقه عليها.

إن الحوادث الإشعاعية والطوارئ النووية هى كما نعلم أحداث قد تكون خطيره وعابرة للقارات ولذا فإن تدريب الأطر البشرية على مجابهة تلك الأحداث والتقليل من آثارها هو أمر مهم وفى هذا الصدد فقد تم إنشاء لجنة قومية للطوارئ الإشعاعية وأخرى للأمن النووي فى السودان.

إن مراقبة حركة الصادر والوارد عبر منافذ البلاد المختلفه هو أمر ضرورى لضبط أى مواد ملوثة بالأشعه أو أية محاولات غير مشروعة لتحريك مصادر مشعه وفى هذا الصدد يحتاج السودان، كما سبق وأن أسلفت، لمزيد من الدعم عبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتوفير المعدات والتدريب والعون الفني اللازم فى هذا الصدد.

ويسرنى أن أؤكد فى ختام حديثي عزم بلادي الاكيد فى احترام مخرجات هذا المؤتمر الهام والعمل على تطبيقها. كما أؤكد التزام بلادي بكل المواثيق والعهود الدولية ذات الصلة بأمن وأمان وسلامة الاستخدام السلمى للطاقة النووية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته